Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالرغم من تلك الهالة التي للبخاري وجامعه في نفوس آلاف العلماء والمحدثين من السنة ، التي بلغت حدود الغلو المفرط ، والتقديس لكل مروياته ، بالرغم من ذلك فقد تعرض للنقد والطعن كغيره من كتب الحديث ، من ناحية الاسناد والمتن ، وعرض بعض النقاد عيوب جماعة من رواته ونص على عدم توافر الشروط المطلوبة فيهم ، ولكن اكثر المؤلفين في الرجال قد تطوعوا للدفاع عنهم ، وحاولوا تغطية عيوبهم بمختلف الاساليب ، واسرف بعضهم في دفاعه بعدما عجز عن اثبات براءتهم مما الصق بهم ، فقال : لا يجوز الطعن في اي كان من رجال البخاري ما لم يكن امره واضحا لا يقبل التأويل والتوجيه ، وما دام التأويل والتوجيه ممكنا ، فكلهم فوق الشبهات والاهواء ، واستشهد هؤلاء بقول المقدسي وغيره من المحدثين : قال في هدى الساري في الموضوع نفسه ، وقد كان الشيخ ابو الحسن المقدسي يقول :

كل من روي عنه من الصحيح فقد جاز القنطرة ، كما نص على ذلك القشيري ، الشيخ ابو الفتح في مختصره ، واضاف الى ذلك • انه لا يجوز الخروج عن هذا الاصل الا بحجة ظاهرة ، وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه ، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين •

واقر هذا المبدأ ابن حجر في مقدمة فتح الباري ، ودافع دفاعا قويا عن الرجال الذين تعرضوا للنقد والتجريح من رجال البخاري بعد ان